[٢]

ان دراسة نزيه قوره عن واقع ومشكلات « تعليم الفلسطينيين » تحمل في مضمونها اشارة بالغة الاهمية عن خصوصية الواقع الفلسطيني ذاته . وعن خصوصية كل ما يمكن ان يفرزه هذا الواقع (سياسيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا، وثقافيا). ان الاتفاق مع قول قوره بان « التعليم هو البضاعة الرئيسية التي يملك الفلسطينيون عرضها في السوق » — سوق العمل — « وحتى تكون هذه البضاعة صالحة للتسويق لا بد من توفر مواصفات ومقاييس معينة » . ان الاتفاق مع ذلك يحرضنا في الحقيقة لنسبر خصوصية كل اشكال والوان وخطوط واتجاهات ودوافع وحركات وانجازات الساحة الفلسطينية حين نتقدم لبحثها او الكتابة عنها .

اذن ، فخارج اطار واقع ومشكلات « تعليم الفلسطينيين » يجدر التنويه بدقة وتأكيد بهذه المسألة المركزية التي شكلت دليلا لنزيه قوره في بحثه . وهكذا انطلاقا من ذلك يتم التساؤل عن الاسباب التي جعلت من قضية التعليم ، تشغل كل هذا الحجم في واقع شعبنا الفلسطيني وحياته حيث تظهر احصاءات « وكالة غوث اللاجئين » ان اقبال الفلسطينيين على التعليم لا يعادله اقبال اي مجتمع من مجتمعات المنطقة ، وحيث ان نسبة الطلبة الجامعيين المتراوحة بين ١٣٫٣ بالالف — ١٦٫٦ بالالف من مجموع الشعب الفلسطيني تفوق كثيرا مثيلاتها من النسب السائدة في الاقطار العربية وبعض البلدان الأوروبية ، كما ان عدد الطلاب الجامعيين الفلسطينيين يزيد عن عدد الطلاب الجامعيين اليهود في فلسطين المحتلة .

وللاجابة على التساؤل يجدر تسجيل هذه المجموعة من الملاحظات والنتائج التي ترد متفرقة في كتاب نزيه قوره البالغ الاهمية :

١ — لم يكن ما جرى عام ١٩٤٨ حكما بالاعدام على الشعب الفلسطيني بمقدار ما كان حكما بالتوقيف الاداري ريثما تجد الاطراف المختلفة حلا للمعضلة . اي ان الذي حصل لم يكن مجرد حرمان من البيت والارض ، بل كان عملية اقتلاع كاملة ، اذ قد تم سلخ المجتمع الفلسطيني عن جميع المقومات اللازمة لقيام مجتمع ما واستمراره ، وتقد البناء الفوقي اساسه المادي .

٢ — لقد كان مطلوبا ان يظل شعبنا محجورا عليه في هذه المعسكرات حتى يتم ترويضه والاعداد لتصفية قضيته تصفية كاملة . وقد اتخذت محاولات التصفية شكلين اساسيين كانا ينفصلان ويتداخلان حسب المراحل :

●● الشكل الاول هو مشروعات التوطين ، اذ حيث اعتبار ان ابادة الفلسطينيين غير ممكنة من الناحية العملية ، لم يبق امام القوى الامبريالية والرجعية غير العمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق بعيدة نسبيا عن حدود وطنهم ، وقد وضح ذلك من خلال ما ذكرته بعثة التحقيق الاقتصادي التابعة للامم المتحدة المسماة « بعثة كلاب » ، في تقريرها عن ضرورة وضع برنامج مترابط شامل يرمي الى « تيسير عودة اللاجئين وتوطينهم واستردادهم مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك في سبيل ادماجهم في حياة المنطقة الاقتصادية على اساس الاعتماد على النفس في اقصر وقت ممكن » وهكذا توصلت وكالة الغوث الى مشروعين اساسيين لتوطين الفلسطينيين الدائم — وهما مشروع وادي الاردن ومشروع سيناء لكن ، ولاسباب مختلفة ليس اقلها خيالية وارتجالية مثل هذه المشاريع القائمة على الغاء وشطب كيان شعب متكامل التكوين وبارز الملامح ، فشل كل ذلك تماما ، واستعيض عنه بمشاريع مختلفة للتهجير الاقتصادي اهمها :

● تقديم المساعدات المالية للراغبين في الهجرة الاجنبية وخاصة امريكا الشمالية والجنوبية .

● عقدت الوكالة مع الحكومة الليبية اتفاقا عام ١٩٥٢ يقضي بان تسمح الحكومة الليبية لعدد من اللاجئين بالهجرة الى ليبيا ، وفي الوقت المناسب تمنحهم « الحقوق والامتيازات » التي يتمتع بها الليبيون .

● انشأت الوكالة مكتبا للتوظيف للقيام بالاتصال بالشركات والحكومات لمعرفة احتياجاتهم الى الموظفين والمستخدمين ، بحيث يتم عبر هذا المكتب توظيف الفلسطينيين .

● قامت الوكالة بمنح عدد من ذوي الحرف والمهن قروضا صغيرة للمباشرة بمشاريع تتناسب وخبراتهم .